شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

فتوى لا تفيد السياسة ولا الدين

حتى لو كنتُ قد توافرتُ على دراسة القرآن والحديث والسُنّة وأصول الدين والمذاهب الخمسة، فليس من حقي أن أفتي في أي مسألة دينية، لأنني ببساطة شديدة لم أدرس في مدرسة دينية ولم أتخرج على أيدي رجال دين متخصصين ومؤهلين ومجازين. وكذا الحال بالنسبة لأي متخصص في الحقول غير الدينية، حتى لو كان عالماً عظيم الشأن في الذرة أو الفضاء أو الفيزياء.

في المقابل لا يحق لعالم الدين، بصفته هذه، أن يُفتي في أمور السياسة والاقتصاد، ببساطة لأن شغله الدين وليس السياسة أو الاقتصاد .. السياسيون والاقتصاديون هم أهل السياسة والاقتصاد مثلما للطب أهله هم الاطباء وللهندسة أهلها هم المهندسون.

يخرب الطب إن تولاه المهندسون وتخرب الهندسة إن تولاها الأطباء ويخرب الدين إن أفتى فيه مَن ليس متخصصاً فيه من أمثالي .. وبالضرورة تخرب السياسة إن تدخّل فيها رجال الدين.

هذا كلام ليس نظرياً، فالسياسة في أوروبا، على سبيل المثال، كانت متوحشة بصورة سافرة للغاية في العصور الوسطى بسبب هيمنة رجال الكنيسة على شؤون الحكم والسياسة. ولم تنته تلك الحقبة المظلمة الا بثورات عارمة أفضت الى الفصل بين الدين والسياسة، ما أتاح لأوروبا أن تنطلق في فضاء الحرية والتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والاقتصادي العاصف، وفي الأثر مشى العالم كله، لكن جزءاً من هذا العالم مابرح يكابد التخلف، هو جزؤنا نحن العربي – الاسلامي الذي لم يزل فيه رجال دين يدسّون انوفهم في السياسة فيسيئون للدين والسياسة في آن.

أول من أمس سمعنا عن فتوى من رجل دين يعيش في إيران .. نعم في إيران، يفتي بحرمة التصويت للعلمانيين في العراق! (العلمانيون هم الذين يفصلون بين الدين والسياسة وبينهم متدينون وآخرون غير متدينين).

لست أدري إن كان رجل الدين هذا قد اطلع على الدستور المعمول به حالياً في العراق .. انه دستور علماني بامتياز، وكل الذين يحكمون العراق الآن في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أقسموا علناً على الولاء لهذا الدستور وتعهدوا بالالتزام به وعدم خرقه والحيدة عن أحكامه، ويتساوى في هذا المتدينون (أعضاء الأحزاب الاسلامية) والعلمانيون.

إذا كان التصويت للعلمانيين حراماً في نظر الدين (كما أفتى رجل الدين من إيران) فمن باب أولى أن يُحرّم العمل بالدستور نفسه (حظي بقبول معظم الشعب العراقي)، وأن يُحرّم وجود الإسلاميين في السلطة القائمة على هذا الدستور، استناداً الى قاعدة: ما بُنيَ على باطل فهو باطل!

تطبيق الفتوى المشار اليها سيعني إما خروج الإسلاميين بأجمعهم من السلطة أو انقلابهم على النظام القائم وتعليق العمل بالدستور وتشريع دستور جديد لا يتضمن أي مادة لا تلتزم بأحكام الدين والشريعة.

لا أظن ان الإسلاميين سيختارون الخروج من الحكم، فمن الجلي للغاية انهم يتشبثون بكرسيه باسنانهم وأظفارهم، ولا أتصور انهم سيُقدمون على حركة انقلابية، فهم يدركون انهم إن فعلوا هذا سيحفرون قبرهم بأيديهم.

الخيار السليم الا يتدخل رجال الدين، بصفتهم هذه، في السياسة، وان ينأى السياسيون بانفسهم عن الدين وشؤونه.

السامرائي أول المتصلين بالحيدري.. والأنبار تتبرع بالدم للضحايا

سيارة مفخخة تقتحم تحصينات الوقف الشيعي وقصف بالكاتيوشا على السني

خيمت اجواء من الخوف والترقب على العاصمة بغداد صباح امس الاثنين بعد سلسلة استهدافات متزامنة تعرضت لها دواوين الاوقاف كان أعنفها تفجير مفخخة اخترقت التحصينات الامنية للوقف الشيعي اسفرت عن وقوع العشرات بين قتيل وجريح.

وفيما شدد كل من صالح الحيدري واحمد عبدالغفور السامرائي على "تفويت الفرصة على الارهابيين"، أكدا ان الاعتداءات التي استهدفت الوقفين الشيعي والسني "لن تعيد سيناريو الحرب الطائفية".

احدى التفجيرات الارهابية.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

الى ذلك قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان الاستهداف المتزامن للوقفين الشيعي والسني دليل على وجود طرف يسعى لاثارة الفتنة الطائفية، فيما دعا حزب الدعوة "لإجهاض المشروع الوطني وإثارة الفتنة الطائفية".

ويأتي تفجير ديوان الوقف الشيعي بالتزامن مع ازمة في علاقته بنظيره السني بشأن ضم مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وعدد من الجوامع والاوقاف. وانتقد الوقف السني في تصريحات لـ"المدى" امس الاول وقبل يوم من التفجيرات، قانون العتبات المقدسة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ مؤكدا ان اقراره كان في ظل "تغييب" لمكون أساس و"إثارة للتعقيدات والمشاكل". وأكد امتلاكه وثائق تثبت عائدية الأملاك التي وضع الوقف الشيعي اليد عليها مؤخراً، فيما أكد الاخير أنه "لم يأخذ شبراً واحداً" من الوقف السني، مبيناً أنه استملك أراضي ومزارات شيعية تابعة له وفقا للقانون.

وانفجرت صباح امس في منطقة باب المعظم وسط بغداد سيارة مفخخة مستهدفة الوقف الشيعي ما اسفر عن سقوط ٩٠ قتيلاً وجريحاً غالبيتهم من المدنيين.

وقال مسؤول امني قرب مكان الحادث لـ"المدى" ان "السيارة المفخخة انفجرت بعد اجتيازها الحاجز الامني ودخولها مبنى الوقف الشيعي ما ادى الى انهيار جزء كبير من المبنى وسقوط عدد كبير من الضحايا".

واضاف ان "حصيلة الحادث كانت استشهاد ٢٠ شخصاً من موظفي ومراجعي الوقف وجرح اكثر من ٧٠ آخرين والعدد قابل للزيادة بسبب الاصابات الخطيرة". لكن حصيلة صدرت في وقت لاحق اشارت الى استشهاد ٢٥ شخصاً واصابة ١٢٥ اخرين. وبعد ساعات من التفجير اعلن الوقف السني تعرضه الى هجوم بقذائف كاتيوشا لم تسفر عن خسائر في الارواح.

وفي اول تصريح له بعد التفجير، قال صالح الحيدري، رئيس ديوان الوقف الشيعي، لـ"المدى" ان "الجهات التكفيرية والارهابية هي التي خططت ونفذت العمل الاجرامي في محاولة لاستغلال الخلاف الحاصل حول نقل ادارة العتبات المقدسة في سامراء واستعادة اجواء العام ٢٠٠٦".

مشيرا الى ان "رئيس ديوان الوقف السني الشيخ احمد عبد الغفور السامرائي كان اول المتصلين لتقديم التعازي واتفقنا على تفويت الفرصة على اعداء العراق والحفاظ على وحدة الصف".

وانتقد الحيدري "تصريحات لبعض الساسة والتي ادت الى تصعيد المواقف وتهييج الجماهير" وقال "كان الاجدر بهم اللجوء الى القضاء بدلا من وسائل الاعلام".

من جهته حمل الوقف السني الاجهزة الأمنية مسؤولية تفجير ديوان الوقف الشيعي، وقال المتحدث باسم الديوان فارس المهداوي لـ"المدى" ان "هناك من يحاول القيام بأعمال ارهابية وإجرامية لزرع الفتنة وبث التفرقة بين أطياف ومكونات العراق خصوصاً بعدما شعروا خلال السنوات الماضية بالهزيمة والخذلان، وهم يحاولون استعادة الفتنة الطائفية التي اعقبت تفجيرات سامراء، لكن سنتصدى لهم بالشجاعة والحكمة والعقل".

وأضاف المهداوي"على الجميع عدم الانجرار وراء المخططات الخبيثة التي تدفع البلاد الى الهاوية ووقف عجلة التقدم التي تسعى لبناء جديد، ونحن نساند الوقف الشيعي ونقف معه ضد من يحاول استفزاز والمساس بوحدة ومكونات الشعب العراقي"، داعيا "الحكومة والأجهزة الامنية الى متابعة وكشف خيوط المؤامرة التي تحاول أن تفتت الوحدة الوطنية".

الى ذلك أدان رئيس الحكومة نوري المالكي التفجير، معتبراً في الوقت نفسه أن تعرض ديوان الوقف السني بعد ساعات قليلة إلى اعتداء يؤكد أن جهة واحدة وراء محاولات إذكاء الفتنة، لكنه شدد على أن الشعب العراقي لن ينجر لتلك المحاولات.

بدوره اعتبر حزب الدعوة الإسلامية التفجير محاولة "لإجهاض المشروع الوطني وإثارة الفتنة الطائفية". وقال في بيان إنه "في سعي لتفريق الكلمة وشق الصف الوطني وإثارة الفتنة الطائفية أقدمت الجماعات الإرهابية تدعمها اجندة وافدة من الخارج على عمل إرهابي جبان استهدف ديوان الوقف الشيعي وراح ضحيته عشرات الشهداء والجرحى".

في هذه الاثناء اعلنت محافظة الانبار تنظيم حملة للتبرع بالدم لضحايا تفجير الوقف الشيعي، فيما استنكر المحافظ قاسم محمد الفهداوي "العمل الارهابي الذي قامت به زمر الارهاب والتدمير باستهداف ديوان الوقف الشيعي واراقة دماء العراقيين". واكد الفهداوي لـ"المدى" ان "هذا العمل القذر يأتي ضمن سلسلة أحداث تهدف الى فتح باب الفتنة، وزعزعة الاستقرار وتفتيت الوحدة الوطنية وجر العراق الى صراعات طائفية بين أبناء شعبه لتمزيق نسيجه الاجتماعي الرافض لمنطق الطائفية".

"خيط جديد" في قضية نائب رئيس الجمهورية

مصادر مقربة من الهاشمي: ادانة صهره الطريق الوحيد لإبعاد حكم الإعدام

□ بغداد/ المدى

اكدت مصادر مقربة من نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والمتهم بقضايا "ارهاب" ودعم مجاميع مسلحة، ان "خيطا جديدا" كشف في القضية سيبعده عن حكم الاعدام الذي من المحتمل ان يصدر بحقه خلال الفترة المقبلة.

ويواجه نائب الرئيس الذي يتخذ من انقرة مقرا له بعد خروجه من اقليم كردستان التي آوته خلال فترة ما بعد إلقاء القبض على حمايته، تهماً تتعلق بإصداره أوامر لبعض افراد حمايته بتنفيذ عمليات قتل وتفجير تستهدف أشخاصا في الغالب من منتسبي القوات الامنية وبعض موظفي الدولة.

وأكد مصدر مقرب من الهاشمي رفض الكشف عن اسمه ان "الهاشمي صار يبحث الان عن ادانة صهره احمد قحطان لان في ذلك الطريق الوحيد الذي سينجيه من الحكم والذي قد يصل الى الإعدام، خصوصا وان اصابع الاتهام تشير حتى اللحظة صوب قحطان".

وأضاف ان "اعترافات بعض الشهود من الحماية ظنية وغير معززة بالأدلة التي تكفي لتجريم الهاشمي ولم يات أي منهم بشيء ملموس سوى كلام باستطاعة أي شخص البوح به"

وعن رده على تلك الاقوال قال رئيس هيئة الدفاع عن الهاشمي مؤيد العزي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) ان "الأدلة تشير الى تورط قحطان بمفرده في إصدار الأوامر، وقد طلبنا منه الحضور امام المحكمة ليدلي بإفادته، فلديه أسرار كثيرة من الممكن ان تحل الكثير من الالغاز لكنه لم يستجب".

وعن الموقف القانوني والادلة التي عرضت في جلسات المحاكمة بين العزي " لا يوجد ما يدل على ارتكاب موكلنا جريمة"، مشيرا الى "انهم يتحدثون عن أوامر تصدر من قحطان وان صدر قرار بالادانة سيكون على الاخير، اما الهاشمي وفي اسوأ الحالات وفق الاجواء الحالية، فهو محرض بالاشتراك وهذا الفعل لا يعاقب عليه القانون العراقي".

وكان العزي قد طالب في آخر جلسة عقدت نهاية الشهر الماضي بسماع شهادة رئيس الجمهورية جلال طالباني ومعرفة ما اذا كان لديه معلومات سابقة عن تورط حماية نائبه بالجرائم المنسوبة له، فضلا عن تقويمه للملف الامني وللهاشمي شخصيا لكن المحكمة اكدت عدم الحاجة لها.

وعن سبب عدم توكيل احمد قحطان رغم انه زوج ابنة الهاشمي محاميا للدفاع عنه، ذكر العزي "انها لغاية في نفس يعقوب، قد يستخدم الهاشمي هذا الامر للمناورة القانونية لان الادلة تشير الى تورط صهره فقط في القضايا".

وتابع "ان نائب الرئيس يتسبعد ارتكاب صهره الجرائم المنسوبة له، لكن هذا لا يعني انه بريء فكل الاحتمالات واردة بينها انه اصدر الأوامر للحماية بصورة شخصية وادعى انها من الهاشمي".

وعن رأيه القانوني بتطورات الاحداث في قضية الهاشمي قال المحامي طارق حرب لـ(آكانيوز) ان "القاعدة العامة تقول ان كل شيء متوقع امام المحكمة والقضاء العراقي، شريطة بيان الادلة والشهود والحجج والبيانات والادلة الدامغة".

واضاف انه "لو توفرت تلك الادلة فمن الممكن ان تتغير مجريات القضية بالكامل، رغم وجود بعض الشهود الذين اكدوا استلامهم اوامر مباشرة من الهاشمي للقيام باغتيالات وعمليات مسلحة".

واكد حرب ان "التحريض على القتل هو شكل من اشكال الجريمة ويعني التآمر وهو ما حصل للرئيس المخلوع حسني مبارك اذ اتهم بالتحريض على قتل المتظاهرين ونال عقوبة السجن المؤبد".

يشار الى ان هيئة الدفاع عن الهاشمي مكونة من ثلاثة محامين كانوا قد انسحبوا من الجلستين الثانية والثالثة بحجة عدم استجابة المحكمة لطلباتهم، في حين لم يقدم قحطان محاميا له مما جعل المحكمة تلجأ الى انتداب محام يترافع عنه.

ومن المؤمل ان تعقد الجلسة الرابعة لمحاكمة الهاشمي وصهره غيابيا في التاسع عشر من حزيران الجاري لسماع اقوال عدد من المتهمين بملف نائب الرئيس جلهم من حمايته ومن ثم سماع افادات المفرزة القابضة.

وبدأت محاكمته الاولى غيابيا في محكمة الجنايات المركزية بالكرخ مطلع شهر ايار الماضي عن ثلاث قضايا في دعوى واحدة وهي اغتيال عميد ركن في الجيش ومحامية كانت تعمل في غرفة المنتدبين في محكمة الجنايات المركزية فضلا عن مستشار في وزارة الامن الوطني.

المالكي لمجلس محافظة نينوى : لن اساوم على وحدة العراق
طارق الهاشمي مطلوب للعدالة وفق المادة 4 ارهاب
الاعترافات تكشف قيادة الهاشمي لعصابات القتل بالكواتم
هل يسلم نفسه ام يهرب خارج البلاد ؟
WANTED
.. (أرشيف)

رغم أن السونار لا يزال "يعمل" في السيطرات

السجن ٤ أعوام للجابري في ملف أجهزة كشف المتفجرات

احدى السيطرات في بغداد.. (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

أعلن مجلس القضاء الأعلى في امس الاثنين، صدور حكم بالسجن لمدة أربع سنوات على المدير العام لمكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري بعد إدانته بتهمة الفساد.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء عبد الستار البيرقدار في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المحكمة المتخصصة بقضايا النزاهة أصدرت، اليوم، حكما بالسجن أربع سنوات بحق مدير عام مكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري بعد إدانته بالفساد".

وكانت محكمة استئناف الرصافة أصدرت، في ١٠ شباط ٢٠١١ قرارا يقضي باحتجاز مدير عام مكافحة المتفجرات في وزارة الداخلية اللواء جهاد الجابري على خلفية دعوى مقدمة من هيئة النزاهة لاتهامه بالفساد المالي والإداري حول صفقات استيراد أجهزة مكافحة المتفجرات، ويقضي القرار حينها بمنع مدير عام مكافحة المتفجرات من السفر خارج البلاد حتى الانتهاء من التحقيق في القضية".

وكان المفتش العام لوزارة الداخلية العراقية عقيل الطريحي قد كشف في تصريحات صحفية سابقة في كانون الثاني ٢٠١٠، عن وجود عمليات فساد في صفقات شراء أجهزة الكشف عن المتفجرات، وبين أنه رفع تقريرا إلى وزير الداخلية وهيئة النزاهة العامة يشير إلى شبهات شابت عملية شراء الأجهزة وكفاءتها وقيمة العقود المبرمة، لافتا إلى تورط مسؤولين كبار في الوزارة في تلك الصفقات.

ويعتبر مدير عام مكافحة المتفجرات في وزارة الداخلية اللواء جهاد الجابري أول مسؤول رفيع المستوى يواجه حكما بالسجن بتهمة الفساد على الرغم من تصدر العراق للمراتب الأولى للائحة الدول الأكثر فسادا، إذ سبق وأن برأت محكمة جنايات الرصافة في، ٢ أيلول ٢٠١٠، وزير التجار السابق عبد الفلاح السوداني من تهم الفساد الموجهة إليه .

وطالت التهم بالفساد عدداً من كبار مسؤولي الدولة العراقية من بينهم وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي في عام ٢٠٠٦، والنائب مشعان الجبوري في العام نفسه لقيامه بالاستيلاء على مبالغ إطعام أفواج حماية المنشآت النفطية التابعة لوزارة الدفاع، ووزير التجارة عبد الفلاح السوداني الذي اتهم بالفساد المالي عام ٢٠٠٩، كذلك ضباط كبار في القوات الأمنية، ووزير الكهرباء رعد شلال الذي أقيل من منصبه في السابع من آب٢٠١١، على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بمبلغ مليار و ٧٠٠ مليون دولار.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون